**دكتور**
**سامى نجيب**
**أستاذ التأمين**
**كلية التجارة - جامعة بنى سويف**
رئيس شعبة بحوث وإدارة الأخطار والتأمين
أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا
**خبير تأمين إستشارى ومحكم**

# مقالات تأمينية

## * فى مجال التأمين الإجتماعى

**الأهمية المتزايدة لتدابير الضمان الإجتماعى العربية مع تداعيات العولمة وبرامج** الإصلاح **الإقتصادى.**

**2011**

**دار التأمينات : 6 شارع محمود حافظ ، ميدان سفير ،**
**مصر الجديدة ، ص.ب 5878 هليوبوليس غرب ، رقم بريدى 11771**
**ت : 26437339 - 26357121 فاكس : 26357121**

# الأهمية المتزايدة لتدابير الضمان الإجتماعى العربية مع تداعيات العولمة وبرامج الإصلاح الإقتصادى

**خلال الفترة من 20 : 2010/11/22 عقدت منظمة العمل العربية فى دمشق حلقة قومية عربية حول أثر برامج الإصلاح الإقتصادى والتحولات الإقتصادية والإجتماعية على نظم التأمينات الإجتماعية العربية.**

**وقد تناولنا فى دراسة تم تقديمها للوفود العربية المشاركة فى المؤتمر الدور المتزايد لتدابير الضمان الإجتماعى لمواجهة تداعيات العولمة بعد رفع إجراءات الحماية الجمركية للدول الأعضاء وفتح أبوابها أمام السلع الأجنبية التى تتمتع بالجودة العالية والأسعار التنافسية الأمر الذى كان له تأثيرا سلبيا على الصناعات المحلية فى الدول النامية التى تنتمى إليها إقتصاديات الدول العربية ويمكن بيان ذلك من خلال بيان الآثار الناجمة عن قيام المنظمة العالمية للتجارة والتى تتمثل فى الآتى:**

**1-** أدى تحرير التجارة الخارجية إلى إلغاء أشكال الدعم والقيود غير الجمركية ونظام الحصص وإلى زيادة تحفيز دول العالم على تبنى برامج للإصلاح الإقتصادى والتحول إلى إقتصاديات السوق الحرة.

2- سيطرة منظمات الأمم المتحدة على جوانب النظام الإقتصادى العالمى من خلال المنظمة العالمية للتجارة بجانب كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

**وهكذا فإن هناك واقعا جديدا ذو أبعاد سياسية وإقتصادية (**فى إطار من الضغوط الشديدة للعمل على تبعية الدول النامية لتسير فى ركاب العالم المتقدم رغم إختلاف المصالح بينها وبين دول العالم المتقدم**) ... بسبب:**

أ - أن 80% من حجم التجارة العالمية يمثل تجارة بينية بين الدول المتقدمة وبعضها البعض.

ب- أن من مصلحة أمريكا إبقاء الدول النامية منتجة ومصدرة للمواد الخام ومستلزمات التصنيع ومستوردة للسلع الزراعية والصناعية والخدمات.

**وقد أدركت الدول المتقدمة الدور الهام والرئيسى لقيام التكتلات الإقتصادية التى تفرض إرادتها على باقى الدول فى عالم المصالح الإقتصادية ... مما يستلزم من الدول العربية والإفريقية إقامة عدة تكتلات منها ما هو إقليمى ومنها ما هو شامل لإيجاد كيان عربى أفريقى يمثل جبهة مضادة لعالم التكتلات العملاقة ... ويجب العمل على دعم وتطوير أنشطة الخدمات التى لاتزال الدول العربية فيها ضعيفة المنافسة (**أنشطة البنوك والتأمين والسياحة والمقاولات والنقل والإستشارات**) ... وتتزايد أهمية تلك التكتلات والتدابير الإقتصادية مع تزايد معدلات الفقر وشدته (**مع محدودية دور الدولة فى النشاط الإقتصادى وتأثر مواردها**) على النحو التالى:**

## أولا : تزايد معدلات الفقر وشدته مع تداعيات العولمة:

**منذ بداية التسعينيات، برزت قضية "العولمة" وأخذ الجدل يتزايد حول ما لها من سلبيات على الدول النامية منذ الإجتماع الوزارى لمنظمة التجارة العالمية المنعقد فى سياتل فى نهاية نوفمبر 1999 وتكرر ذلك خلال الإجتماع السنوى للبنك الدولى المنعقد فى واشنطن فى أبريل 2000 وفى الإجتماعات المنعقدة فى براغ فى سبتمبر 2000، ونيس فى ديسمبر 2000، حيث كان الإحتجاج على القوى التى تقود سياسات العولمة، والهيمنة الإقتصادية على العالم والتى كان من آثارها شيوع الفقر فى العالم!.**

**وفى خلال الأسابيع الأولى من العام المالى 2001 صدر تقرير التنمية البشرية لعام 2000 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى... ثم إنعقد فى نيويورك الإجتماع السنوى للمجلس التنفيذى لهذا البرنامج خلال الفترة من 1/29 إلى 2001/2/6 كما إنعقد اللقاء السنوى رقم 31 لمنتدى دافوس الإقتصادى العالمى، وتم فى 30 يناير 2001 إعلان قيام الأمم المتحدة بإنشاء آلية دائمة للتشاور بين المجلس الإقتصادى والإجتماعى وكل من صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية لتنسيق الجهود والتوجهات الدولية فى التعامل مع تحديات التنمية، والآثار السلبية للعولمة.**

**وخلال الإجتماعات التى عقدتها عام 2002 "اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لتفعيل التنمية أوضح السكرتير العام للأمم المتحدة أنه على الرغم من أن البيئة العالمية الجديدة قد أفادت عددا كبيرا من البلدان، وهيأت الفرصة لنمو أسرع ونمط عيش أفضل، إلا أن من أهم المظاهر السلبيه للعولمه بطء التعاون الدولى من أجل التنمية للتكيف مع التغيرات العالمية الجديدة (**ومن هنا تم تأسيس "تجمع عالمى جديد" أطلق

عليه "المنتدى الإجتماعى العالمى فى مواجهة المنتدى الإقتصادى العالمى بدافوس .. وقد عقد هذا التجمع العالمى الجديد مؤتمرا فى بلدة "بورتو الليجرو" بجنوب البرازيل فى نفس توقيت إنعقاد المنتدى الإقتصادى العالمى بدافوس حضره ممثلون عن كل الإتجاهات المناهضة للعولمة ومن بينهم ممثلى نقابات العمال والمفكرين من أنحاء العالم، كما شارك فيه عدد من الرؤساء والمسئولين السابقين، من بينهم الرئيس الجزائرى الأسبق أحمد بن بيلا واتخذ هذا المؤتمر الذى ضم ممثلين من900 جماعة ومنظمة من أكثر من100 دولة فى العالم شعارا يقول "إن عالما أفضل.. ممكن تحقيقه").

**... وعلى صعيد آخر عقد فى دافوس المنتدى الإقتصادى العالمى الذى ناقش العديد من القضايا من بينها "تأثير التباطؤ المتوقع فى معدل النمو الإقتصادى للعالم بصفة عامة وتزايد الفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء".**

**وأكدت مناقشات المنتدى أن إتجاهات العولمة من خلال مؤسسات الأمم المتحدة المتمثلة فى "منظمة التجارة العالمية"، "والبنك الدولى" وصندوق النقد الدولى" على زيادة نسب الفقر والبؤس فى العالم الثالث ووفقا لإحصائيات منتدى دافوس إن فقراء العالم يقدرون بنحو 3 مليارات نسمة لا يتعدى دخل الفرد منهم دولارا واحد يوميا. ومنذ منتدى دافوس المنعقد عام 2000 وخلال أقل من ثلاثة أعوام ارتفع عدد السكان الأشد فقرا من مليار شخص إلى مليار ونصف المليار شخص. كما تراجعت الإستثمارات الأجنبية فى الدول النامية والمساعدات المقدمة لها بنسبة 40% بينما زاد عدد الدول المفلسة والغارقة فى الأزمات الإقتصادية إلى 133 دولة.**

## ثانيا : تداعيات العولمة أدت إلى محدودية فى دور الدولة فى النشاط الإقتصادى وفى ومواردها :

**أحدثت العولمة موجة من التغيرات التلقائية الكبرى المتتابعة على كل من المستوى الإقتصادى والسياسى والإجتماعى والثقافى جاءت أغلب نتائجها سلبية خاصة بالنسبة للدول النامية حيث كان التطور الإقتصادى والتكنولوجى (التقنى) أسرع من أن تلاحقه المؤسسات والهياكل السياسية القائمة فى الدول النامية فلم تتطور المؤسسات الحكومية والعامة والخاصة بما يتفق مع القفزة التكنولوجية والمعلوماتية ووجدت الدول النامية نفسها فى متاهة العولمة بقضاياها الكبرى، فإتسمت حلول المشاكل**

**بالسطحية والبطء وإنقسم المجتمع فى مختلف دول العالم إلى ثلاثة أقسام متساوية يتمثل الأول فى فئات أمكنها الإندماج فى الإقتصاد الشامل وتحقق منافع وتكسب إمتيازات أما القسم الثانى فيضم غير المنتجين من الشباب فى مرحلة التكوين والأطفال، والشيوخ الذين تتزايد نسبتهم بإستمرار (**فى عام 2020 يصل عدد من يتجاوز الـ60 عاما نحو 30% من السكان**)، أما القسم أو الثلث الثالث فهو مستبعد ويعتبر خارج النظام الإنتاجى لأسباب إجتماعية كثيرة (**إرتفاع نسبة البطالة والعمالة الموسمية أو المؤقتة وزيادة أعداد نساء المنازل**).**

**ولعل من الضرورى هنا أن نؤكد أهمية التكيف مع الأوضاع الجديدة التى تتميز بطابعها العالمى مما يستلزم أن يكون الفكر على مستوى جماعى كونى وأن نهتم بقضايا تتعلق بتطور المناخ وإدارة المصادر الطبيعية والهجرة وحركات رؤوس الأموال والممتلكات والمعلومات والتجارة وصراع الثقافات العالمية والمحلية.. وظروف العمل بين كافة سكان العالم الذين تجاوزوا 6 مليار فرد.**

**والثابت أن العولمة-** كظاهرة- **بدأت إنطلاقها فى الثمانينات وهى مرتبطة بثلاثة أحداث كبرى ذات طابع سياسى وتكنولوجى وإقتصادى ففى نهاية الشيوعية وإنتهاء المواجهة بين الشرق والغرب ظهرت العولمة وتم إتفاق معظم قادة العالم على أيدولوجية التبادل الحر للسلع والخدمات أثناء مشاركتهم عام 1998 فى الإحتفال بمرور 50 عاما على إتفاقات الجات.**

**وقد دارت المنافسة فى ظل العولمة حول الأسعار والأجور وتصاحبت العولمة الثقافية مع العولمة الإقتصادية ... وتركز إهتمام الشركات متعددة الجنسية فى فرض أنماط إستهلاكية متجانسة تتفق ومنتجاتها الموحدة ولذلك نجد ذات الأسواق ونفس المنتجات فى كل مكان .. وكذلك نفس الملابس، والغذاء، والشبكات التلفزيونية بل وأجهزة الكمبيوتر وهو ما يعنى فى النهاية أن هناك حضارة عالمية تتنامى وتتأسس على أنماط إستهلاك موحدة.**

**وتشير الإحصاءات إلى أنه وفقا للوضع فى نهاية 2000 فإن هناك أكثر من 100 مليون شخص يستعملون الإنترنت التى تعتبر العنصر القوى للعولمة الثقافية، التى تعبر الحدود الوطنية، وأصبح سهلا على أى إنسان أن يتصل بالعالم الخارجى سواء فى بيته أو فى موقع عمله ومن هنا يقوم الإنترنت بعملية إدماج أو تكامل ثقافى.**

**وقد لوحظ قيام الشركات متعددة الجنسية بالإنتاج حيث تتوافر المواد الأولية والأيدى العاملة الرخيصة مع تفادى العوائق الجمركية- بدلا من الإنتاج فى الداخل ثم التصدير بعد ذلك.**

**والخطير فى الأمر أن مبدأ تنظيم المجتمع الدولى القائم على ما يعرف بـ "سيادة الدولة" بات موضع شكوك بسبب تطور العناصر الجديدة العابرة للقوميات وأدى إنفتاح الحدود، إلى التقليل من رقابة الدولة على مواطنيها وعدم قدرتها على التحكم فى قواعد البنية الإجتماعية، وأصبحت السيادة الوطنية محدودة بسبب شيوع شبكات الإتصال العابرة للقوميات التى تنمو خارج فضاء الدولة ... ولهذا السبب وجدت الدول أن سياساتها الإقتصادية أصبحت أقل فعالية وكفاءة على حماية منتجاتها الوطنية خصوصا بعد أن تبين أن العولمة تعطى الشركات الدولية إستقلالا أكبر فى إتخاذ "القرارات" وتجاوزت قدرة بعض الشركات الوزن الإقتصادى للدول المتوسطة مما يستلزم تطور الوظيفة الأساسية للدولة لتصبح حمائية ضد الإعتداءات المتعددة التى يتعرض لها الفرد، وأن تقوم بتوزيع الدخول، وتدافع عن الحقوق الأساسية للمواطنين ويصبح إطار الدولة الإجتماعية ضروريا فى ضوء عمليتى الإدماج والتهميش اللتين تتسم بهما العولمة.**

## ثالثا : تزايد مدى وشدة خطر التعطل مع برامج إعادة الهيكلة للإصلاح الإقتصادى.. ولنا هنا أن نشير إلى أمرين:

**الأول : أن البطالة تؤدى إلى التدهور العام للصحة النفسية ولذلك تداعياته السلبية:**

**لا تتمثل مشكلة البطالة فى مجرد تعطل الإنسان عن العمل، وحرمانه من الشعور بأهمية حياته أدبيا ومعنويا وإنسانيا من خلال المشاركة الجماعية فى العمل الوظيفى.. إنما يبدو المنظور السلبى الأشد خطرا للبطالة فيما تنشأ عنها من آثار مرضية تنتهى إلى ما يسميه علماء النفس "التدهور العام للصحة النفسية".**

و"القلق المرضى" هو البوابة التى يدخل منها العمال العاطلون، وآلاف الباحثين عن وظيفة دون جدوى .. إلى حالات التدهور العام للصحة النفسية.

**والقلق قد يكون طبيعيا بكونه إشارة محذرة لخطر ما لكى يستعد الجسم لمواجهة ذلك الخطر.**

**أما الأعراض النفسية للقلق النفسى فهى الأعراض الفسيولوجية الجسمية كالخفقان والشعور بالعصبية أو الخوف إضافة إلى تأثيره على التركيز والتعلم.**

**ولنا هنا ملاحظة الآتى :**

**أ - أن العامل النفسى من أهم العوامل المؤثرة فى إنتاجية العامل:**

**وبيان ذلك أن الصحة النفسية هى حالة دائمة نسبيا يكون فيها الفرد متوافقا إنفعاليا وإجتماعيا مع نفسه وبيئته كما يشعر بالسعادة مع نفسه ومع الأخرين ويكون قادرا على إستغلال قدراته إلى أقصى حد ممكن وهى حالة إيجابية تتضمن التمتع بصحة العقل وسلامة السلوك ومن هنا فإن الصحة النفسية للعامل ضرورية لرفع كفاية الإنتاج لدى العامل وهى تربط إرتباطا وثيقا بمثابرته، كما أن للصحة النفسية صلة وثيقة بصحته الجسمية لذلك يتعين السعى نحو إبعاد العامل عن أسباب الإحباط والصراعات الداخلية والمشاكل المصاحبة للتسلط والقرارات التعسفية من قبل الرؤساء وغيرها من العوامل التى تؤدى إلى القلق أثناء الإنتاج بالإضافة إلى العوامل المادية ووضع العامل تحت ظروف عمل سيئة أو فى عمل لا يتناسب وقدراته الجسمانية .**

**ب- إتفقت معظم الدراسات التى أجريت على فئات العاطلين عن العمل فى مختلف دول العالم على زيادة نسبة إنتشار الإضطرابات النفسية بأنواعها بينهم وبخاصة الإدمان على الكحوليات والمخدرات والميل إلى الإنتحار والجنوح والإجرام بالإضافة إلى القلق النفسى والإكتئاب... كما تبين أن الإعانات التى تقدم إلى هؤلاء العاملين العاطلين لا تؤدى بالضرورة إلى خفض نسبة الإضطرابات بصورة كبيرة مما يؤكد أهمية العمل على توفير الجوانب غير المادية التى تساعد العامل على الوقاية من الوقوع فى الإضطرابات النفسية.**

**الثانى : <u>تزايد حدة مشكلة البطالة</u>:**

**تعتبر التحولات الإقتصادية العالمية مثيرة لعوامل القلق** حيث تثير المنافسة الشرسة المصاحبة لتلك التحولات كثيرا من القلق لدى العاملين وأصحاب الأعمال ... ويؤدى التغيير التكنولوجى على مستوى العالم إلى تقلص حجم العمالة وإستغناء أصحاب الأعمال بإستمرار عن بعض العمال خاصة غير المدربين حتى يمكنهم مواجهة المنافسة ... **وقد يمتد الأمر إلى عدم الوفاء ببعض عناصر الأجر مثل العلاوة الإجتماعية .. ومن الأمور**

**المثيرة للتوتر النفسى لدى العامل التعيين بصورة مؤقتة حتى يسهل على صاحب العمل التخلص منه** وهذه الإجراءات فى المنشأت الخاصة والقطاع الإستثمارى سائدة وكان من نتائجها طلب العاملين الخروج إلى "المعاش المبكر"**.**

**وقد تمتد حدة مشكلة البطالة إلى العاملين بالقطاعات العامة ومثالا لذلك ما نشرته مؤخرا ديلى تلجراف البريطانية بأن الحجم الحقيقى المتوقع للإستغناء عن العاملين فى القطاع العام يصل إلى 500 ألف من العاملين وهو أكبر عدد يتم الإستغناء عنه منذ الحرب العالمية الثانية ... وعلاوة على ذلك سوف يتم تجميد أجور العاملين فى القطاع العام لمدة عامين مع مطالبتهم بزيادة مساهماتهم فى إشتراكات المعاشات إبتداء من 2011 ... ونبه الخبراء إلى ضرورة فرض مزيد من الضرائب ... وقالت ديلى تلجراف أن المسئولين سوف يعلنون أيضا خفض الرعاية الإجتماعية بأكثر من 13 مليار إسترلينى ويرتفع** إلى **25 مليار إسترلينى على مدى السنوات الأربع القادمة ووفقا لخطة خفض الإنفاق سيكون على كل إدارة حكومية (**عدا الصحة**) أن تحقق خفضا فى ميزانيتها بنسبة 40% بحلول عام 2015 ولن ينظر فى مشروعات الإنتقالات وتوسيع الطرق وتتم زيادة أسعار تذاكر السكك الحديدية بأكثر من 8% سنويا ... وفى نفس الوقت نشرت وول ستريت جورنال أن الحكومة البريطانية أعلنت عن خفض كبير فى جميع إداراتها العسكرية (**بحيث يمكنها خفض الإنفاق العسكرى بنسبة 8% دون المساس بمركزها العسكرى**).**

**رابعا : إرتباط علاقات العمل بالظروف الإقتصادية والإتفاقيات والتوصيات الدولية وإتساع مدى التفاوت بين الأجور والدخول:**

**ظلت التشريعات الإجتماعية (**تشريعات العمل والتأمينات الإجتماعية**) ولأمد طويل معبرة عن صيغة ثلاثية الأبعاد: العمال وأصحاب الأعمال والحكومات وفى هذا الإطار يقوم بإعداد مشروعات قوانين العمل والتأمينات الإجتماعية ممثلين عن تلك القوى والأطراف.**

**ولكننا وكأثر من آثار العولمة وتبعاتها ونظرا لإنتشار شركات الأموال (**وتضاؤل دور شركات الأشخاص والمنشئات الفردية**) .. نلمس وبوضوح أن هناك طرفان جديدان (**أو قوتان جديدتان**) يساهمان وبصورة ملموسة وواضحة فى تنظيم التشريعات الإجتماعية ونلاحظ إشتراك وزارات الخزانة والمالية العامة والإستثمار فى توجيه وإدارة تدابير الحماية الإجتماعية تأسيسا على ما يلى:**

**الأول : إستتبعت الظروف والأحوال الإقتصادية العديد من البرامج التى تعدل العديد من الأحكام التى تحكم حقوق وواجبات كل من العمال وأصحاب الأعمال والتى أبرزت أهمية المشروعات الإقتصادية على المستوى القومى وأصبح من المقبول الإستناد إلى المبررات الإقتصادية للإغلاق الكلى أو الجزئى (**أو تخفيض الأجر بموافقة العمال**) ومن ناحية أخرى أصبح للعامل إنهاء العقد لمبررات إقتصادية.**

**الثانى : لم يعد من الجائز العمل بعيدا عن الإتفاقيات والمعايير الدولية وتأثرت بذلك أحكام تشغيل العاملين وحقوقهم التأمينية والتعويضية دون تفرقة بين الوطنيين والأجانب.**

**وبوجه عام أصبحت التشريعات الوطنية منتج قانونى يؤثر ويتأثر بالجوانب الإقتصادية (**خاضع للمنافسة ويأتى الإستثمار حيث يقرر له التشريع مزايا أكثر**).. وأعيدت صياغه التشريعات الإجتماعية وفقا للمعاييرالدولية بمراعاة البعد الإقتصادى القومى وفى إطار من التوافق مع تشريعات الدول الأخرى.**